

المسائل النحوية والصرفية

في رحمة الألباء وزهرة الحياة الدنيا

للشهاب ملخفاجى : دراسة ونقداً

بقلم الدكتور : مبروك عطية أحمد أبو زيد

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الاسلامية

بسوهاج

مجلس إدارة
البنك الأهلي
العمومي
مصر

مصر
القاهرة

المسائل النحوية والصرفية
في ربحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا
للشهاب الخفاجي : دراسة ونقداً

تمهيد :

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ، ومن حدث
بنعمته وشكر له الفضل فقد اهتدى ..

والصلاة والسلام على النبي المصطفى ، سيدنا محمد ، وعلى
آله وصحبه خير الوري ..

وبعد ،

فإن علم النحو موضوعه الكلام الفصيح ، وغايته التحقيق
والتصحيح ، لكي يشدو الشادى باللسان العربي الصحيح ، وفي
النحو مؤلفات كثيرة متخصصة ، لا تغيب عن نظر الدارس والباحث
طرفة عين ، فهي معينه الذي لا يجف ولا ينضب ، وفي تضاعيف
سطورها يجد الحاجة ويحقق المأرب ، وفي مؤلفات العلماء وتصانيفهم
الأخرى نحو كثير ، ورحم الله شيخنا الجليل العلامة محمد
عبد الخالق عزيمة ، حيث قال في آخر تحقيقه مقتضب المبرد :
« إن الحديث عن مسائل النحو يتجاوز كتب النحو الى كثير من
كتب العلوم الأخرى ، ففي كتب اللغة نحو كثير ، وكذلك في كتب
الأمالي والمجالس ، والتفسير وعلوم القرآن وإعرابه ، وأصول
الفقه ، والسير كالروض الأنف ، وكتب المعارف العامة كبدايع
الفوائد لابن القيم ، وكتابات أبي البقاء ، وغير ذلك » (١) .

(١) تحت عنوان « كلمة لأبد ونها » بمقدمة فهارس المقتضب ص ٢
ظ. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - الثانية سنة ١٣٩٩ هـ . ؟

وتصديقاً لكلمة الشيخ - رحمه الله - نقدم اليوم المسائل
الانحوية والصرغير في كتاب: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا
لؤلؤه الشهاب الخفاجي ، فقد رأيت أن الكتاب يشتمل على جملة
من المسائل متفرقة ، وأن جمعها ودراستها وتحليلها أمر مفيد ،
وقصد شديد ، لما فيها من الافادة ، وهافي نقدها من تحقيق
للغاية .

وقبل أن أعرض تلك المسائل يطيب لي أن أعرف بالشهاب
الخفاجي تعريفاً سريعاً موجزاً ، فهو العلامة أحمد بن محمد بن
ابن عمر الخفاجي المصري شهاب الدين ، ولد سنة سبع وسبعين
وتسعمائة من الهجرة ونشأ في بيت علم وفقيلة ، إذ كان أبوه
من العلماء ، وخاله أبو بكر الشنواني ، وقد تلمذ لهما ، ولغيرهما
من خيرة علماء عصره ، وقد ارتحل في طاب العلم إلى بلاد
كثيرة ، منها مكة المكرمة ، والقسطنطينية ، ومن تلاميذه صاحب
خزانة الأدب عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، وقد
ترك لنا الشهاب الخفاجي مؤلفات كثيرة ، منها حاشيته على تفسير
البيضاوي ، المسماة بعناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير
البيضاوي ، وطرز المجالس ، وشفاء الغليل بما في كلام العرب
من الدخيل ، وتوفي - رحمه الله - في رمضان المعظم سنة ١٠٦٩ هـ (٢) .

وأما كتاب الخفاجي « ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا »
فهو تسجيل للأدب واللغة في عصره ، يقول في مقدمته : « فهذه
ذخائر من خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا ، تنفس

(٢) ينظر في ترجمته خلاصته الأثر للمجنى ٣٣١/١ - ط: بيروت
والريحانة ٣٢٩/٢ ، والأعلام ٣٥٥/٢ .

الدهر بها عن نفحة عبرية ، وهبت بها أنفاسه الندبة
ندية « (٣) » .

وقد قسم كتابه أربعة أقسام :

القسم الأول : في محاسن أهل الشام ونواحيها .
والقسم الثاني : في محاسن العصريين من أهل المغرب وما
والأها .

والقسم الثالث : في مصر وأحوالها ، وسبب العود لرسومها
وأطلالها .

والقسم الرابع : في ذكر الروم ، وما اتفق له فيها ، وذكر
من لقيه بها من رؤسائها وعلمائها ، وبقيّة
دهمائها :

ثم عقد باباً لبيان أحوال الروم ، وانفراض علمائها ،
ونشر الظلم والعدوان بين أمرائها ، وباباً آخر ترجم لنفسه
فيه ، فذكر نشأته في حجر أبيه ، وتلمذته لخاله النحوي
أبي بكر الشنواني ، وذكر شيوخه وآثاره ، ورحلاته وختم الريحانة
بفصول قصار من تأليفه ، ومقاماته ، وجملة من الفوائد العلمية
من اختلاف وجوه القراءات ، وطبقات البلغاء والشعراء ،
وأما عن المسائل النحوية والصرفية في الكتاب فهي على حسب
ذكرها كما يأتي :

١ - التعليل .

٢ - حذف بعض الكلمة في الترقيم وغيره .

(٣) الريحانة ١١/١ ، ١٢ ، ط . عيسى الحلبي .

- ٣ - القول في أشياء وأسماء •
- ٤ - حذف اللام من « تعالى » •
- ٥ - إبدال الصاد زايًا •
- ٦ - إعراب « بحقلد » في شعر زهير •
- ٧ - طوباك في معنى طوبى لك •
- ٨ - القول في « كافة » واغرابها •

❁ التعليل :

التعليل ظاهرة لغوية ، وحقيقته أن يجتمع شيئان ، فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، وذلك لتناسب بينهما ، أو اختلاط ، وهو باب واسع ، يجمع طرائف وفوائد لطيفة ، وقد أشار الشهاب إلى تعليل العرب الذكور على الاناث ، وذكر بيت الأصفهاني في محبوبته •

لو أمعنت النحاة فيها نظراً

لم تدع إلى المذكر التعليلاً

ثم قال : « والتعليل باب واسع الموارد ، كثير المصائد والأوباد ، فليُنظر الصواب ، ولا يرسل الباز في الضباب » (٤) •

ومن التعليل قولهم « الابوان » في الأب والأم ، وفي الاب والخالة ، و « القمران » في الشمس والقمر ، و « العمران » في أبي بكر وعمر ، و « المروتان » في الصفا والمروة وهذا التناسب ، أما الاختلاط فمنه إطلاق « من » على ما لا يعقل

(٤) الريحانة ١/٣٥٠ .

في نحو قوله تعالى : « فمنهم من يهشى على بطنه » (٥) .

واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله عز من قائل :
(يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تنتقون) « (٦) » .

وتغليب المذكر على المؤنث وعدمه قوله جل في علاه :
« وكانت من القانتين » (٧) .

يقول العلامة سليمان بن عمر الجمل (١٢٠٤ هـ) في حاشيته
على تفسير الجلالين . يجوز في « من » وجهان :

أحدهما : أنها لابتداء الغاية .

والثاني : أنها للتبعيض .

فعلى الأول لا يلزم التغليب في الكلام ، لأنها مبتدأة
ومنشأة من القوم ، أي الرجال الصالحين ، إذ لفظ القوم خاص
بالذكور على ما قاله بعضهم ، وعلى الثاني يحتاج للتغليب ،
فيستعمل لفظ القانتين في مجوع الذكور والاناث ، حتى يصح
كونها بعض ذلك المجموع والاشعار بأن طاعتها لم تقصر عن
طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جملتهم (٨) . ومن التغليب
قوله عز اسمه : « أو لتعودن في ملقننا » (٩) فان شعيبا

(٥) النور : ٤٥ .

(٦) البقرة : ٢١ .

(٧) التحريم : ١٢ .

(٨) حاشية الجمل ٢٧٣/٤ ، ٢٧٤ .

(٩) الأعراف : ٨٨ .

عليه السلام لم يكن في ملتهم قط ، بخلاف الذين آمنوا معه ،
وقوله سبحانه وتعالى : « جهل لكم من أنفسكم أرواحاً ، ومن
الانعام أرواحاً يزئركم فيه » (١٠٢) فان الخطاب فيه شامل
للإنس والانعام ، فغلب الملاحظون والمعقلاء على الغائبين والانعام ،
ومد قالوا إن المؤمن يغلب على المذكر في مسألتين •

أحدها : « ضبعان » في تثنية « ضبع » للمؤنث ، « ضبعان »
للمذكر ، إذ لم يقولوا : ضبعان •

والثانية : التأريخ ، فانهم أرخوا بالليالي دون الأيام •

قال ابن هشام : « وهو سهو ، فان حقيقة التغليب أن
يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع
الليل والنهار ، وإنما أرخت العرب بالليالي لسبقها ، إذ كانت
أشهرهم قمرية ، والقمر أنها يظهر ليلاً وإنما المسألة
الصحيحة قولك : كتبتك لثلاث بين يوم وليلة ، وضابطها أن
يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث ، وكلاهما مما لا يعقل ،
وفصيلاً من العدد بكلمة بين » (١١) •

ومن التغليب قولهم في قائم وقائمه « قائمان » حيث غلب المذكر
وقد ذكر أبو حيان أنهم قالوا : ضبعان فيهما على الأصل ،
وأنهم قالوا في الجمع : ضباع ففعلوا جهـ المؤنث ، ولم يقولوا
ضباعين ، وقيل : ضبع يطلق على الذكر والأنثى فلا تغليب في
قولهم ضبعان (١٢) •

(١٠) الشورى : ١١

(١١) مفتى اللبيب ٢/٢٦٠ ، وانظر ٦٨٧ ، ٦٨٨ •

(١٢) ارتشاف الغرب ١/٢٥٧ لابي حيان ، تحقيق د. مصطفى احمد

النهلس •

فعلى أية حال لم تخل المسألة الأولى من كلام ظاهره
فيه الخلاف كلن التعليل فيها بالنظر الى القياس قائم كما
ذكرنا ، وكما ذكر الشهاب الخفاجي فان في التعليل فوائد
ولطائف في حاجة الى عمل مستقل .

✽ حذف بعض الكلمة :

والحذف من سنن العربية ، وهو باب واسع متفرع
الجنبات والأغراض ومن الحذف حذف بعض الكلمة والاكتفاء بحرف
من أولها ، وهو موضوع مناقشة الشهاب الخفاجي لابن جنى الذي
أثبتته بشواهد ، واعترضه الخفاجي ، وقد نقل الشهاب قول
ابن جنى (١٣) : ومنه قول النبي - ﷺ - : « كفى بالسيف
شا » (١٤) .

يريد : شاهداً .

وقول علقمة :

• • • • •

مقدم بسبب الكتان مختوم (١٥)

(١٣) انظر الخصائص ٨٠/١ ، ٨١ بتحقيق الشيخ محمد علي النجار
ط. دار الهدى - بيروت .

(١٤) أخرجه ابن ماجه في سننه « باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً »
من كتاب الحدود ٨٦٩/٢ ونسبه : « كفى بالموت شاهداً » .

(١٥) البيت في ديوان علقمة ص ٦٩ ، وهو من البسيط وصره :

كان ابريقهم ظبي على شرف
وفي اللسان (ف د م) : ابريق مقدم : اي عليه فدام ، والفدام
ما يوضع في فم الابريق .

أى بسبائب ، وقول لييد •

درس المنا بمتالع فأبان

••• ••• ••• (١٦)

• أراد المنازل

ثم قال الشهاب : « وقد صرحوا بأنه لا يجوز حذف بعض الكلمة إلا في ترخيم المنادى على اللغتين بشروطه ، وما عداه وإن سمع من العرب شاذ مناف للفصاحة ، فعدهم له محسناً لا يصح ، وكونه مع التورية لا يسوغه ، ولو صح كان المحسن له التورية لا هذا الاكتفاء فعدهم له منها وهم على وهم ، نعم ، لو جرى هذا على وفق العربية كان حسناً ، وقد نظمت له مثالا لم أسبق إليه فقلت :

رمت النداء لملك وفرأ لكى

يولى الجميل لرقرة فى الحال

فنهانى الصبر الجميل وقال لى

للكيس ناد وقل له يا مال (١٧)

ففيه اكتفاء وتورية مستوفية لشروط الترخيم ، وهذا من للسحر الصلال ، الذى يعرفه من له ذوق (١٨) •

ثم أخذ الخفاجى فى تخريج الحديث ، فقال : « فان قلت : ما وقع فى الحديث من قوله : (كفى بالسيف ثنا)

(١٦) البيت فى ديوانه ص ١٢٨ وهو من الكامل ، وعجزه :

••• ••• ••• وتقدمت بالحبس فالسويان

(١٧) أى يا ملك •

(١٨) الريحانة ١١٢/٢ •

إن كان صحيحاً فصيحاً نقض ما قلته ، والا يلزمك أن يصدر من
النبي - ﷺ - كلام غير فصيح ، وهو أفصح الفصحاء .

قلت : أفعاله وأقواله لا يقاس عليها غيرها ، وكما كان
بنكلم مع كل قوم بلغتهم حتى صدر منه أحياناً ألفاظ فارسية
وحشية ، وغيرها مما لا يوصف بالفصاحة فعدت من معجزاته ،
أو خفي ، الى أن قال : « ومن هذا علم أن الحروف المقطعة
في أوائل السور ليست من حذف بعض الكلمات المحظور ، وهذا
البحث مما لا تراه في غير كتابنا هذا (١٩) ولنا أن نناقش
الخفاجي من وجهين :

الأول : قوله : « وقد صرحوا بأنه لا يجوز حذف بعض
الكلمة الا في ترخيم المنادى » كلام غير محقق ، فقد جاء
الحذف في غير الترخيم للضرورة الشعرية ، وله باب في كتاب
سيبويه (٢٠) ، يقول فيه ممام النحاة : « هذا باب ما رخصت
الشعراء في غير النداء اضطراراً » *

قال الراجز :

وقد وسطت مالكاً وحنظلاً (٢١)

(١٩) الريحانة ١١٣/٢ .

(٢٠) انظر الكتاب لسبويه ٢٦٩/٢ وما بعدها ، ط. الهيئة المصرية
العمامة للكتاب .

(٢١) هو غيلان بن حريث ، ووسطتهم : توسطتهم في المشرف ،
ومالك هو مالك بن حنظلة بن تميم ، وهو أبو دارم بن مالك .
والشاهد فيه ترخيم « حنظلة » في غير النداء للضرورة .
وانظر أمالي ابن المشجري ١٢٧/١ ، ط. حيدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ
ومجالس ثعلب ص ٣٠٦ ، ط. دار المعارف سنة ١٣٦٩ هـ تحقيق الشيخ
عبد السلام هارون ، ولسان العرب لابن منظور (و س ط) .

وقال ابن أحمر :

أبو حنش يؤرقنا وطلق
وعمار وآونة أئالا (٢٢)

يريد « أئالة » ..

وقال جرير :

ألا أضحت جبالكم راما
وأضحت منك شاسعة أماما (٢٣)

وما عده سيبويه من ذلك ضرورة لم يذكره غيره على أنه
ضرورة مما يستنتج منه جواز الحذف ، ففي اللسان : قال
غيلان بن حريث :

وقد وسطت مالكا وحنظلا

إنما أراد : وحنظل ، لأنه رخمه في غير النداء ، ثم
أطلق القافية (٢٤) .

وهذا يدفعنا الى أن نتعرض لما ذكره الأنباري في الانصاف ،
حيث ذكر في المسألة الثامنة والاربعين أن هناك خلافاً بين البصريين
والكوفيين في ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه ، حيث

(٢٢) من الواهر ، والشاهد فيه ترخيم « أئالة » في غير النداء
ضرورة ، وانظر امالي ابن الشجري ١/١٢٦ ، والخصائص ٢/٣٧٨ ،
والانصاف ١/٣٥٤ .

(٢٣) من الواهر ، والحبال : حبال الوصال واسبابه ، والبرسام :
جمع ريسم وهو الخلق البالي ، وانظر ابن الشجري ١/١٢٦ ، والانصاف
١/٣٥٣ ، والتصريح ٢/١٩٠ .
(٢٤) اللسان (و س ط) .

ذهب الكوفيون الى جوازه ، وذهب البصريون الى منعه وذكر
من أدلة الكوفيين قول زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا
أواصرنا والرحم بالغيب تذكر (٢٥)

أراد يا آل عكرمة ..

إلى أن قال في رد البصريين ما استشهد به الكوفيون : « فالترخيم
في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه ، فالشواهد
عنه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن
الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار فكذلك
جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز

(٢٥) في ديوان زهير ص ٢١٤ ، ط. دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٤ م
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

من تصيدة من الطويل مطلعها :
رأيت بنى آل امرئ القيس اصفقوا
علينا وقالوا أننا نحن أكثر

وقيل الشاهد :
وانا واياكم الى ما نسوكم
ليمثلان أو أنتم الى الصلح أفقر

وبعده :
وانا واياكم الى ما نسوكم
ليمثلان أو أنتم الى الصلح أفقر
ويروى الشاهد كما جاء في شرح ديوان زهير لثعلب ص ٢١٤
خذوا حظكم من ودنا أن مسنا
إذا ضربتنا الحرب نار تسمر

لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف
لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى (٢٦) •

وأقول : إن المسألة مضطربة ، حيث ان سيبويه ذكر بيت
زهير في باب ما يرخم في الشعر للضرورة في غير النداء (٢٧) ،
ربما غر صاحب الانصاف وغيره سوى نص في كتاب سيبويه ،
يقول فيه صراحة : « واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف
إليه ، ولا في وصف ، لأنهما غير مناديين » (٢٨) •

لكن ذلك في موضع آخر ، ذكر فيه سيبويه شروط المرخم ،
ولم يردفه بالشاهد المذكور في الانصاف •

وفي تعقيب ابن يعيث على قول زهير يقول : « وهذا محمول
عندنا على الضرورة ، وحاله حال ما رخم في غير النداء
للضرورة » (٢٩) •

ومعنى ذلك أن البصريين لا يقولون بترخيم للمضاف أصلاً
وجميع ما ورد من ذلك محمول على الضرورة ، وكما صرح سيبويه
في غير النداء فخرجت القضية عن أصلها ، فأين محل النزاع ؟!

إذا كان محل النزاع القول بترخيم المضاف ، وذلك بحذف
آخر المضاف اليه فالمسألة لا تخرج عن أن تكون كلامية فقط ،
وإذا كان محل النزاع شاهداً ، فان سيبويه لم يتعرض له

• (٢٦) الانصاف ١/٣٥٦

• (٢٧) أنظر الكتاب ٢/٢٠

• (٢٨) الكتاب ٢/٢٤٠

• (٢٩) شرح الفصل ٢/٢٠

في باب النداء بل ولم يذكره أصلاً فيه ، وإنما ذكره كما
قلنا في باب ما رخصت الشعراء في غير النداء للضرورة •

✽ الحذف للترخيم :

والترخيم لغة التسهيل ، يقال : صوت رخيم ، أي لين
سهل ، والمقصود به في باب النداء حذف آخر الاسم المنادى
جوازاً لغرض هو التخفيف ، وقد اشترط في المنادى المرخم
ما يأتي :

١ - أن يكون معرفة •

٢ - أن يكون غير مضاف ، وقد سبق أن بينا ذلك •

٣ - أن يكون غير ندوب ، فلا يرخم نحو « واجعفراه » •

٤ - أن يكون غير مستغاث ، فلا يرخم المستغاث ، سواء

أكان مجزوراً باللام نحو : يالله للمسلمين ، أم مفتوحاً بزيادة
الألف نحو : يا زيدا لعمررو ، أم مجرداً منهما نحو يا زيد
لعمررو •

٥ - أن يكون غير مركب تركيباً إسنادياً ، فلا يرخم نحو
« قامت غاطمة وتأبط شراً » وذلك لأنها محكية بحالها وإن أجاز
ابن مالك على قلة •

٦ - أن يكون غير مختص بالنداء ، فلا يرخم نحو « يا بل
ويا غلة » (٣٠) ، وذلك لأنه لزم النداء لخصته باقتصاصه على
أصليين •

(٣٠) يا فل كناية عن العلم ، كقولك يا فلان ، فهو بمنزلة شريك
يا رجل ويا امرأة وهو مما حذف منه حرف ، وبقي على حرفين كـ
« تم » وليس أصله « فلانا » وإذا عنوا امرأة قالوا : « يا غلة »
ولا يكونان الا كناية لشادي ، وانظر الارتشاف ١٤٩/٣ •

٧ - أن يكون غير مبنى لسبب غير النداء ، فلا يرخم نحو « حزم وخمسة عشر » لعدم تأثره بالنداء .

٨ - أن يكون ترخيمه غير موقع في لبس ، نحو « فتاة » فان حذف التاء يلبس بالذكر غير المرخم ، وكذلك ترخيم « زيدون » بحذف الواو والنون يلبس بالمفرد (٣١) .

هذا ، إذا كان الذي أريد ترخيمه منتهياً بتاء التانيث ، أما إذا كان المنادى عارياً من تاء التانيث فلا بد من شرطين آخرين لترخيمه :

الأول : أن يكون علماً .

الثاني : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف (٣٢) .

هذا ما قرروه ، وهو مختلف فيه ، ولولا خوف الاطالة لفصلت القول في هذا الخلاف لكنى أرى السماع فيه حجة قوية تخفف من ثقل تلك الشروط .

وفي المرخم لغتان :

الأولى : لغة من ينوى المحذوف ، وهى الأكثر ، تقول : يا جعفر فى « يا جعفر » (بفتح الفاء) .

والثانية : لغة من لا ينويه ، وتسمى لغة التمام ، فيقولون فى « يا جعفر » (بضم الفاء) (٣٣) .

(٣١) انظر شرح المفصل ١٦/٢ ، والانهونى مع المصيان ١٧٢/٢
والفصريح ١٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

(٣٢) انظر الارتشاف ١٥٢/٣ وما بعدها والهمع ١٨١/١ .
(٣٣) وانظر الكافية ١٥٥/١ واسرار النداء للأستاذ الدكتور ابراهيم حسن ص ١٠٤ وما بعدها .

وأما الوجه الثاني الذي نناقش فيه الشهاب فهو قوله إن أفعاله - ص: ٣٤ - لا يقاس عليها ، فإنه كلام غير محقق ، وذلك لأن أفعاله - ص: ٣٤ - أقسام :

• منها ما ساوته فيه أمته .

• ومنها ما هو جبلي كالوجود منه اضطراراً كالقيام والجلوس .

• ومنها المختص به .

• ومنها ما فعله بياناً لحكم مجمل ، أو تنبيهاً لحكم مطلق .

ولا خلاف بين الفقهاء في القياس عليها عدا المختص به

ففيه أوجه من الخلاف (٣٤) .

* القول في « أشياء وأسماء » :

وفي ترجمة الشهاب الخفاجي للقاضي أحمد المحلى المالكي بشول : « وكان جمعني وإيائه نطاق الزمان ، فقال لي : لم منع صرف أشياء مع صرف « أسماء » ، فقلت له ملاحظاً : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء » (٣٥) ثم كتبت له مضمناً :

أشياء لنعاء في وزن وقد قلبوا

لاماً لها وهي قبل القلب شيئاء

وقيل « أفعال » لم تصرف بلا سبب

منهم وهذا لوجه الضعف إيماء

(٣٤) ينظر في ذلك المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول للإمام أبي شامة « ت ٦٦٥ هـ » بتحقيق أحمد الكويتي ، ط. المثنى ، الثانية ١٩٩٠ .

(٣٥) المائة : ١٠١ .

أو أشياء وحذف اللام عن ثقل
 وشيء أصل شيء وهى آراء
 وأصل أسماء أسماو كباب كسا
 فاصرفه حتماً ولا يغررك أسماء
 ومنع صرف إذا ما كان فى علم
 لأجل تأنيثه والاصل وسما
 نقل لمن يدعى فى العلم توسعة
 حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء (٣٦)

وفى أشياء خمسة آراء :

الأول : وهو مذهب الجمهور ، واليه ذهب الخليل وسيبويه
 والمازنى وأكثر البصريين أن « أشياء » اسم جمع لا جمع مثل
 « طرفاء » وأصلها شيئاء بهمزتين بينهما ألف ، ووزنها « فعلاء »
 فقدهمت الهمزة الأولى التى هى لام الكلمة على الفاء ، لاستثقال
 همزتين بينهما ألف ، وقبلهما حرف علة « الياء » فوزنها :
 شعاء ، وقد عللوا ذلك بأن القلب فى كلامهم كثير ، فلا يضر
 الاعتراض بأنه على خلاف الأصل ، وعلى ذلك يكون منع الصرف
 لألف التأنيث .

والثانى : وهو مذهب الفراء أن « أشياء » جمع « شيء »
 بياء مشددة وهمزة بزنة « هين ولين » خفت كما قالوا
 فى « ميت : ميت » ثم جمع بعد تخفيفه على « أشياء » بهمزتين
 بينهما ألف على وزن أفعلاء فلما اجتمع همزتان إحداهما لام

الكلمة ، والأخرى للتأنيث ، خففوه بقلب الهمزة الأولى ياء ،
التي هي عين للكلمة ، فصار وزنه أفعلاء .

والثالث : وهو مذهب الأخفش أن أشياء جمع « شيء » على
وزن فليس بفتح الفاء ، « وفعل » يجمع على أفعلاء ، فجمع
على أشيياء بهزتين بينهما ألف بعد ياء ، ثم حدث فيه
ما سبق .

والرابع : وهو مذهب الكسائي أنها جمع شيء على وزن
أفعال ، مثل ضيف وأضياف .

والخامس : أنها على وزن « أفعلاء » جمع « شيء » بوزن
فعليل كـ « نصيب وأنصباء ، وصديق وأصدقاء » فحذفت الهمزة
الأولى التي هي لام الكلمة ، وفتحت الياء لتسلم الألف ، فصارت
أشياء بوزن أفعاء ثم صرف على مذهب الأخفش ، فأبدل الهمزة
ياء ، ثم حذفت إحدى الياءين ، وحسن حذفها من الجمع
حذفها من المفرد ، لكثرة الاستعمال ، وعدم ضعف صرفه لهزة
التأنيث الممدودة ، (أنظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي
طالب ٢٤٨/١) .

وقد ضعف مذهب الفراء من وجوه ثلاثة :

الأول : أن حذف الهمزة على غير قياس .

والثاني : أن الأصل لو كان « شيئاً » لكان أكثر استعمالاً
من المخفف وذلك بالقياس إلى نظائره وأمثاله ، ألا ترى أن « سيداً
« وميتاً » أكثر من « سيد وميت » في الاستعمال .

والثالث : أنك تصغر « أشياء » على « أشياء » ، ولو
كان أفعلاء جمع كثرة لوجب رده في التصغير إلى مفرده (٣٧) .

(٣٧) انظر شرح الشافية ٣٠/١ .

وقد احتج البصريون بأن القلب في كلامهم كثير ، ويقول
الأنباري « إنما قلنا إن « أشياء » على وزن « لفعاء » ،
لان الأصل فيه شيءاء بهمزتين على فعلاء كطرفاء وحلفاء ،
فاستقلوا اجتماع همزتين ، وليس بينهما حاجز قوى ، لأن
الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير
حصين ، فقدموا الهمزة التا هي اللام على الفاء » (٣٨) .

والرأى عندي أن ما ذهب اليه الكسائي أولى وأفضل لما
يأتى :

- ١ - أنه جاء على الأصل .
- ٢ - أن القلب وإن كان في كلامهم كثيراً . إلا أنه غير قياسي
وأنه على خلاف الأصل .
- ٣ - أن غيره من المذاهب أشبه بمسائل التمرين والأمثلة الافتراضية
بما فيها من تكلف ظاهر ، وثمرتها قليلة .
- ٤ - أنه لا اعتراض عليه سوى هذا السؤال : ما سبب منع
« أشياء » من الصرف إذا كان على أفعال ؟

والاجابة عن هذا السؤال للكسائي نفسه ، حيث قال : انه
كثر في الكلام فأنسبه فعلاء فلم يصرف كما لم يصرف حمراء ؛
وقد جمعوها على أشاوى كما جمعوا عذراء على عذارى وأشياوات
كحمراء وحمراوات فعاملوا أشياء وان كانت على أفعال معاملة
حمراء وعذراء في جمعي التكسير والتصحيح ، فاذا قال قائل .
إن الكثرة تقتضى تخفيفه وحرفه ، قيل ان بعض العرب قد

(٣٨) الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٨١٥ المسئلة رقم « ١١٨ » .

اعتبروا في باب مالا ينصرف التشبيه اللفظي (٣٩) أي مشابهة أشياء
في لفظها نحو حمراء .

أما « أسماء » فهي مصروفة ، قال تعالى : « **إِنْ هِيَ إِلَّا
أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ** » (٤٠)
وقول الخفاجي « كباب كسا » إشارة إلى أن الهمزة في أسماء
أصلها واو ، فلما وقعت إثر ألف زائدة ، وهي متطرفة قلبت
همزة على القاعدة الصرفية المعروفة (٤١) .

وأما قوله في نظمه « لا يغررك أسماء » فمعناه أن أشياء
ليست مثل أسماء ، حيث إن أسماء تمنع من الصرف للعلمية
والتأنيث نحو « أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين » تقول
جاءت أسماء ، ورأيت أسماء ، وهزرت بأسماء ، لكنك تقول : بكتب
الفهارس أسماء كثيرة للكتب ، وإذا سمي بأسماء رجل فهو ممنوع
من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو عند الفراء اسم جمع سمي
به فكثير في تسميته فعد من أسمائه ، وأصله عند سيبويه وسما
على وزن فعلاء وامتنع من الصرف للتأنيث اللازم ، فإذا نكر
بعد التسمية صرفه الفراء ، ومنع صرفه سيبويه ، يقول أبو
حيان : « وأسماء اسم رجل ممنوع الصرف ، فعلى مذهب
الفراء وهو أنه اسم جمع سمي به ، فكثير في تسميته
المؤنث ، حتى عد من أسمائه فامتنع للعلمية والتأنيث ، وعلى مذهب
سيبويه وهو أنه فعلاء وهمزته بدل من واو ، وأصله وسما ،

(٣٩) عناية القاضي وكناية الرازي ٢٨٧/٣ .

(٤٠) النجم : ٢٣ .

(٤١) وانتظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٧٢/٣ .

فامتنع للتأنيث اللازم ويظهر الفرق إذا نكر بعد التسمية
منصرف على مذهب الفراء ، وامتنع على مذهب سيبويه (٤٢) .

* حذف اللام من تعالى :

وفي كلام الخفاجي عن أبي فراس الحمداني ذكره من
شعره :

أقول وقد ناحت بقربي حمامة
أيا جارتى هل بات حالك حالي
معاذ للهوى ما ذقت طارقة النوى
ولا خطرت منك الهموم بيالي
أتحمل محزون الفؤاد قوادم
على غصن نائي المسافة عالي
أيا جارتى ما أنصف الدهر بيننا
تعالى أقاسمك الهموم تعالى (٤٣)

ثم قال : « وقد لحن في قوله « تعالى » ، إذ كان
حقه فتح اللام ، لأن الأصل « تعالي » بيايين ، ياء مفتوحة ،
وياء ساكنة فأعلت الأولى ، وحذفت لالتقاء الساكنين .

وممن ذكر هذا ابن هشام في شرح الشذور من غير
خلاف فيه بين أهل العربية .

أقول : هذا هو المعروف بين أهل العربية ، وعندى أنه

(٤٢) الارتشاف ١/٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٤٣) ديوان أبي فراس ٢/٣٢٥ ، ط . بيروت سنة ١٩٥٩ م .

غير مسلم ، فان قتادة روى عن الحسن البصرى أنه قرأ (قل تعالوا) بضم اللام كما ذكره ابن جنى في المحتسب ، وقال : وجهه أنه حذف لام تعاليت استحسانا وتخفيفاً ، فلما زالت لام الكلمة ضمت اللام ، لوقوع الواو بعدها ، كقولك : « تقدموا وتأخروا » ونظيره : ما باليت به بالة ، وأصله : بالية كالعافية والعاقبة ، ثم حذفت كما تقول : اسعوا أمراً من « سعى » .

ونظير ما نحن فيه ما قاله الكسائى فى « آية » على أن أصله « آيية » زنة « فاعلة » .

ونظير ما نحن فيه (أيضاً) قراءة الحسن فى قوله عز وجل : « إلا من هو صال الجحيم » (٤٤) بضم اللام ، استخفاً ، وللى أنه يجوز أن يكون أراد « صالون الجحيم » فحذفت النون للإضافة ، وحذف الواو التى هى علم الجمع لفظاً حملاً على المعنى ، كقوله (تعالى) : « ومنهم من يستمعون إليك » (٤٦) ، ثم قال الخفاجى : « أقول : إن « تعال » استعملوه على وجهين :

(٤٤) الصفات : ١٦٣ .

(٤٥) التقاء الساكنين لا يكون فى وصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظاً نحو « الضالين » أو حكماً نحو اخرين ، وفى لغة لتعيم يقلبون الألف همزة ، قيل لامرأة منهم : ما أذهب أسنانك ؟ فقالت : أكل الحار وشرب القار .

وإن كان الأول حرف مد ، والثانى غير مدغم وذلك من كلمتين حذف نحو « يرمى القوم » وإن كان مدغماً ففيه الفتان الحذف والإثبات والمشهور الحذف ، وانظر الارتشاف ١/٣٤١ .

(٤٦) يونس : ٤٢ ، « ومن » مبتدا خبره « يستمعون » ، وأعادة

أحدهما : وهو الفصح المشهور أن تحذف الياء التي هي لام الكلمة ، لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفاً ، فتبقى اللام التي قبلها على فتحها ، لأن المحذوف لعله كالوجود .

والثاني : أن تحذف ابتداء ، للتخفيف نسياً منسياً (٤٧) ، شيقى ما قبلها آخر الكلمة ، فيحرك بحركة تجانس للضمير المتصل بها ، فيقال « تعال » بكسر اللام كـ « قطام » (٤٨) ، وبه قرئ في الشواذ إلا أن الظاهر أنه غير مقبوس ، قيل يقال : إن التكلم بمثله في تركيب آخر لحن وخطأ أولاً ؟ محل نظر ، وهذا جار فيما قاله أبو فراس ثم انه أشار الى أن « تعال » أمر بالعلو ، أريد به الحضور والتقدم وشاع حتى صار حقيقة فيه ، وهو تحقيق نفيس ينبغي حفظه في خزائن الأذهان ، وفي الدر المصون : استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء ، لالتقاء الساكنين ، أو قلبت

الضمير جميعاً مراعاة لمعنى « من » والاكثر مراعاة لفظها ، كقوله تعالى : « ومنهم من ينظر اليك أفانت تهدي العمى ولو كانوا لا يبصرون » يونس : ٤٣ قال ابن عطية : جاء « ينظر » على لفظ « من » وإذا جاء على لفظها جاز أن يعطف عليه آخر على المعنى ، وإذا جاء الأول على معناها فلا يجوز أن يعطف الآخر على اللفظ ، لأن الكلام يلبس حينئذ رليس كما قال ، بل يجوز أن يراعى المعنى أولاً ، فيعاد الضمير على حسب ما يراد من المعنى من تأنيث وتثنية وجمع ثم يراعى اللفظ فيعاد الضمير مفرداً مذكراً ، وفي ذلك تفصيل لا يتسع المجال له ، وانظر الفتوحات الالهية للجميل ٢/٣٥١ .

(٤٧) اقتباس من قوله تعالى في سورة مريم : ٢٣ « مت قبل هذا

وكنت نسياً منسياً » .

(٤٨) قطام من أسماء النساء ، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل حال ، وأهل نجد يجرونه مجرى مالا ينصرف ، وانظر اللسان (ق ط م) .

لنحركها ، وانفتاح ما قبلها ألفاً ، وحذفت لالتقاء الساكنين ،
 وقرأ الحسن وأبو واقد بضم اللام ، ووجهت بأن الضمة
 استثقلت على الياء فنقلت الى اللام بعد حذف حركتها وعندى
 أنهم تناسوا المذوف حتى توهموا أنها بنيت كذلك ، وأن اللام
 آخرها حقيقة ، حتى ضمت مع السواو وكسرت مع الياء ، كما
 قالوا : لم أبل ، وقال الزمخشري : وعلى هذا قول الحمادى ،
 وعاب هذا عليه من قال انه مولد لا يستشهد بكلامه ، وليس
 بعيب ، فإنه لما ذكره استثناساً ، ولا يعاب عليه ما عرفه
 ونبه عليه (٤٩) .

ونحن أمام قضية تثير في نهايتها السؤال الذى جعله
 الخفاجى محل نظر وهو « هل يقاس على نحو (تعالى)
 أو لا ؟ » .

والقضية كما ذكرها الشهاب تتلخص فى حذف اللام من أول
 الأمر قبل الاعلال ، فيكون مثل « تقدمى وتأخرى » ونص
 الزمخشري : « وقرأ الحسن « تعالى » بضم اللام على أنه
 حذف اللام من « تعاليت » تخفيفاً كما قالوا : ما باليت به
 بالة ، وأصلها « بالية » كعافية ، وكما قال الكسائى فى « آية »
 إن أصلها « آيية » فاعلة فحذفت اللام ، فلهما حذفت وقعت
 واو الجمع بعد اللام من « تعال » فضمت فصار « تعالوا »
 نحو « تقدموا » ومنه قول أهل مكة « تعالى » بكسر
 اللام للمراقة (٥٠) .

ولكى نجيب عن سؤال الشهاب للخفاجى يجب أن ننظر فى

(٤٩) الريحانة ٢/٤٩٠ .

(٥٠) الكشف ١/٥٣٦ .

وجه القياس فاذا قيل إنه ورد في القراءات القرآنية كقراءة
 الحسن في آية الأنعام (٥١) ، كما ورد في شعر أبي فراس
 السابق قلنا : إن الاستشهاد بالقراءات الشاذة في إثبات اللغة
 محل خلاف بين العلماء ، وشعر أبي فراس لا يحتج به
 عند بعضهم أيضاً كما مر .

وعلى ذلك فإن القطع بالقياس على ذلك أمر له يسلم ،
 والقياس عندئذ يكون على غير الأفصح لكننا نقول مطمئنين :
 إنها لغة فصيحة وقد دافع الزهخشري عن أبي فراس كما
 ذكر الخفاجي ، وقد قيل في حقه أيضاً : « بدىء الشعر
 بمملك يعنى امرأ اللقيس ، وختم بملك يعنى أبا فراس » (٥٢) .

✽ إبدال الصاد زايًا :

وذكر الخفاجي إبدالهم الصاد زايًا في قولهم « لم يحرم
 من فزله » وهو مثل يضرب لمن طلب شيئًا لا يتيسر له ، فيقال
 له : اقنع بما تيسر من القليل ، وأصله أن الضيف يقبل
 في زمن القسط والجفاف أملًا أن ينصر له من نزل عنده ،
 فيقصد رب الدار راحته ويقدم له شيئًا منها قائلاً له :
 اقنع بهذا ، فإني لا أقدر على أكثر منه ، يقول الشهاب :
 « وأصله : فصد بضم الفاء ، وكسر الصاد ، فسكنت (الصاد)
 للتخفيف وحينئذ يجوز ابتأؤه على أصله ، وإبدال صاده
 زايًا ، أو يشم ، وهي لغة فصيحة في الصاد بشرط سكونها
 سكوناً أصلياً أو عارضاً كما هنا .

(٥١) ينظر المحتسب لابن جني ١٩١/١ .

(٥٢) حاشية عبادة على الشزور ٤٠/١ .

وفي كتب العربية أن هناك شرطاً ثانياً ، وهو أن يكون بعدها دال ، وبه قرئ في نحو « فاصدع » (٥٣) وفيه نظر ، لأنه قرئ به في « صراط » (٥٤) و « مصيطر » (٥٥) ولا دال فيه ، فلعله شرط لما هو مطرد مقيس (٥٦) .

وأقول :

يجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال قلبها زياً صريحة خالصة ويجوز إثرابها صوت الزاي ، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة ، وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة أو غيرها ، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة ، ولم يبدلوا الدال كما في تاء « افتعل » نحو « اصطر » لأنها ليست بزائدة كالتاء فتكون أولى بالتغيير فغيروا الأولى لضعفها بالسكون بأن قربوها من الدال ، بأن قلبوها زياً خالصة ، فتناسبت الأصوات ، لأن الزاي من مخرج الصاد ، كما أنها أختها في الصفير ، وهي تناسب الدال في اللجهر ، وعدم الاطباق ، ومن ضارع أي نحا بالصاد نحو الزاي ولم يقلبها زياً خالصة فللمحافظة على فضيلة الاطباق (٥٧) .

ويقول ابن جنى : « ومثله من الصاد : ازدقى في ازدقى ، وزدق في صدق ، قال :

ودع ذا الهوى قبل القلى ترك ذى الهوى

متين القوى خير من الصرم مزدرأ

(٥٣) الحجر : ٩٤

(٥٤) الغاشية : ٧ .

(٥٥) الغاشية : ٢٢ .

(٥٦) الريحانة ٢ / ٤١٦ .

(٥٧) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

وقال الآخر :

يزيد زاد الله في خيراته

حامى نزار عند مزدوقاته

• أي صدوقاته (٥٨) •

ونحن نرى أن ابن جنى في النص السابق لم يذكر واحداً من الشرطين اللذين ذكرهما الشهاب والرضى ، وقد ذكرهما سيوييه ، وعنه نقل المتأخرون كالرضى والشهاب ، ونصه - رحمه الله - « فأما الذى يضارع به الحرف الذى من مخرجه ، فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها اللدال ، وذلك نحو مصدر ، وأصدر ، والتصدير ، لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في « افتعل » فلم تدغم الصاد في التاء ، ولم تدغم اللدال فيها ، ولم تبدل ، لأنها ليست بمنزلة « اصطبر » وهى من نفس الحرف من باب « مددت » فجعلوا الأول تابعاً للآخر ، فضارعوا به أشبه الحروف باللدال من موضعه ، وهى الزاى ، لأنها جهورة غير مطبقة ، ولم يبدلوا زايًا خالصة ، كراهية الاجفاف بها للاطباق ، وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة كما جعلوا الاطباق ذاهبا في الادغام ، وذلك قولك فى التصدير : التزدير ، وفى الفصد : الفزد ، وفى أصدرت : أزدرت (٥٩) •

(٥٨) سر الصناعة ٢٠٨/١ ، والبيتان لم أعثر على مثليهما ، والاول من الطويل ، والثانى من الرجز ، والقلبي : بكسر المقاف : البغض والصرم بفتح الصاد وضبها ، والضم أنصح : اقطيعة والهجر والشاهد فى قوله « مزدرا » حيث قلب الصاد زايًا ، وانظر اللسان ، (ص د ر) ، (ص د ق) •

(٥٩) الكتاب ٤/٤٧٧ ، ٤٧٨ •

وعلى ذلك قرىء « فاصدع » كما ذكر الشهاب فلا خلاف .
 يقول ابن الجزرى : « واختلف في أصدق ، وتصديق ، ويصدقون .
 وفاصدع ، وقصد ويصدر ، وما أشبهه إذا سكنت الصاد ، وأتى
 بعدها دال ، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد زايماً ،
 ووافقهم رويس في يصدر في القصص (٦٠) والزلزلة (٦١) ، واختلف
 عنه في غيره ، فروى عنه النخاس والجوهري كذلك بالإشمام
 جميع ذلك ، وبه قطع ابن مهران له ، وروى عنه أبو الطيب
 وابن مقسم بالصاد الخالصة وبه قطع الهذلي (٦٢) .

وقد ورد عن حمزة إشمام الصاد زايماً في جميع القرآن
 الكريم ، يقول ابن الجزرى في قوله تبارك اسمه :
 « صراط الذين أنعمت عليهم » (٦٣) بالصاد ، وبه قرأ الباقون
 إلا حمزة ، فروى عنه خلف بإشمام الصاد زايماً في جميع
 القرآن ، واختلف عن « خالد » في إشمام الأول فقط ، أو حرفي
 الفاتحة خاصة (٦٤) .

* وقفة مع الخفاجي :

وفي النص الذي نقلناه عن الشهاب في هذه المسألة قال
 ما نصه : « وفي كتب العربية أن هناك شرطاً ثانياً وهو أن يكون
 بعدها دال ، وبه قرىء في نحو « فاصدع » وفيه نظر ،

(٦٠) من الآية : ٢٣ .

(٦١) من الآية : ٦ .

(٦٢) النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٦٣) الفاتحة : ٧ .

(٦٤) النشر ١/ ٢٧٢ .

لأنه قرئ به في « صراط ومصيطر » ، ولا دال فيه فعله
شرط لما هو مطرد مقيس » .

وقد بينا ذلك في هذا البحث ، ورجعنا إلى القراءات التي
أشار إليها لكننا نقف هنا عند قوله « وفيه نظر » فإن
من يقرأ ذلك يظن أن ما جاء به الخفاجي جديد ، ألا وهو
قلب الصاد زايًا ، وليس بعدها دال ، ودليل الشهاب ما ذكر
من القراءات في نحوه مثل « صراط ومصيطر » وقد بيناه .

وأقول إن ما ذكره الخفاجي هنا قد ذكره سيويه في
كتابه ، ونصه : « وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو « مصادر ،
وللصراط » لأن الطاء كالدال ، والمضارعة هنا وان بعدت الدال
بمنزلة قولهم « صويق ومصاليق » فأبدلوا السين صادًا كما
أبدلوا حين لم يكن بينهما شيء في « صقت » ونحوه » (٦٥) .

وبه كننا الآن في ضوء ما سبق أن نقرر القواعد الآتية :

- ١ - يجوز في الصاد الساكنة التي بعدها دال أن تبدل زايًا .
- ٢ - يجوز في الصاد المتحركة أن تبدل زايًا وابقاؤها أحسن .
- ٣ - إذا فصل بين الصاد والدال بحرف غلة نحو « مصادر »
جاز هذا الإبدال .
- ٤ - إذا جاء بعد الصاد طاء جاز هذا الإبدال ، لأن الطاء
كالدال .
- ٥ - يجوز في كل ما سبق إثممام الصاد صوت للزاي .

❖ إعراب « بحقلد » في شعر زهير :

وفي قول زهير :

تقى نقي لم يكثره غنيمة

بنهكة ذى قربي ولا بحقلد (٦٦)

ذكر الخفاجي وجهين لإعراب « بحقلد » فقال : (بحقلد : عطف متوهم ، أى ليس بهتكثير ولا بحقلد ، فهو معطوف على مجرور بياء زائدة متوهم ، والمعنى أنه براء من النقص ، ولم يكتف بما يغنمه ممن يغير عليه وينهكه ، ويضعفه بأخذ ماله ، وإنما يأخذ ما كانت الملوك تأخذه في الجاهلية ، ولك أن تقول : أنه معطوف على « بنهكة » من غير تأويل بما قالوه ، والمعنى أنه لم يكثر مال غنائمه بجوره على أقربائه ومن بجواره ولا بأخلاقه السيئة من الشح ، وجوره على من بجواره فتدبر ، واختر لنفسك ما يجلو (٦٧) .

(٦٦) في ديوانه ص ٢٢٤ من قصيدته من الطويل في مدح هرم بن سنان بن أبي حارثة المريء ومطلعها :

إذا ابتدرت قيس بن عيلان غاية

من المجد من يسبق إليها يسود

سبقت إليها كل طلق مبرز

سبوق إلى الغايات غير مجلد

كنفضل جواد الخيل يسبق عنوه السد

راع وأن يجهدن بجهد ويبعد

والنهكة : النقص والاضرار ، يقال : نهكته الحمى : ذهب جسمه

والحقلد : الضيق البخيل السيء الخلق .

والمعنى أن هرم بن سنان تقى صافي القلب طاهر ، ليس من طبعه

ظلم أهله ، أو الاعتداء على غيره لتكثير ماله ، وليس سيء الخلق

بخيلا ، وإنما هو كريم منجد لاهله معطاء سباق إلى الكرم والخير .

(٦٧) الريحانة ٢/٤١٨ ، ٤٥٤ .

ومن نصه السابق نرى أن الوجهين عنده سيان ، ولكننا
في حاجة الى مناقشة الوجه الأول ، وهو العطف على التوهم (٦٨) ،
وذلك لأن العطف على التوهم يحسن في نحو قولك « ليس زيد
قائماً ولا قاعداً على توهم دخول الباء في الخبر ، أعني خبر
ليس ، وهو كثيراً ما يدخل عليه وشرط جوازه صحة دخول
ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله (٦٩) ، فالأمران
متوافران في المثال .

وقد وقع العطف على التوهم في الجزوم في قراءة غير
أبي عمرو « لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن » (٧٠) .

فان معنى « لولا أخرتني فأصدق ، ومعنى إن أخرتني أصدق
واحد » ، وقال السيرافي والفارسي : هو عطف على محال
فأصدق ، كقول الجميع في قراءة الأخوين « من يضل الله فلا
هادي له ويذرهم » (٧١) بالجزم .

قال ابن هشام : « ويرده أنهما يسلمان أن الجزم في نحو
أثنتي أكرمك باضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع
جزم ، لأن ما بعد الفاء منصوب بـ « أن » مضمرة ، وأن الفعل
في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف
تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين

(٦٨) أى توهم ان قوله « لم يكثر غنيمة » ليس بمكثر ، ثم حذفنا
الباء من خبر ليس ، فصار « ليس مكثرًا » ثم وضعت (لم) موضع
ليس وسوف يأتي بيانه وضعفه .

(٦٩) انظر معنى اللبيب ٢/٤٧٦ .

(٧٠) المنافقون : ١٠ .

(٧١) الاعراف : ١٨٦ .

شرط مقدر ؟ إلى أن قال : وأما المرفوع فقال سيويه : واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون « وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك على أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال هم ، ومراده بالغلط ما عبر عنه بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت (٧٢) وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لامكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط (٧٣) .

وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أن العطف على للتوهم مشروط بصحة دخول العامل المتوهم ، أو أن يكون المعطوف عليه في معنى المتوهم كما ذكرت آنفاً وعلى ذلك يكون ما قاله الشهاب فيه نظر ، لأن اعتبار « بحقلد » معطوفاً على توهم « ليس بمكثر أمر بعيد ، لأن الفرق بين قولك « لم يكثر » وقولك « ليس بمكثر » بين ، وعليه نكون قد توهمنا أن « لم » بمعنى « ليس » ، ثم توهمنا أن « مكثر » دخلت عليه الباء ، وفي نظري أن هذا تكلف ظاهر ، فلم يبق سوى الوجه الثاني الذي لا تكلف فيه وهو اختيارنا .

✽ طوباك في معنى طوبى لك والقول في كفاية :

وتحدث الخفاجي عن ابن المعتز ، وأورد من شعره قوله :
يا نفس صبراً لعل الخير عقباك
خانتك بعد لذيذ العيش دنياك

(٧٢) وهو قول :

بدا لي أتى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

(٧٣) أنظر معنى اللبيب ٤٧٨/١ .

مرت بنا سحراً طير فقلت لها
طوباك يا ليتنا إياك طوباك
لكن هو الدهر فالقيه على حذر
فرب مسك به والحب أشراك (٧٤)

ثم قال : « ومما عابوه عليه قوله طوباك ، قالوا :
صوابه طوبى لك ، وفيه نظر عندي ، فإنه إذا استعمل لفظ
في كلامهم على وجه من وجوه الكلام ، ثم استعمل على وجه
آخر جار على قواعد العربية ، مؤد لذلك المعنى كيف يعد
خطأ ، فإن اللام هنا مقدره والمقدر في حكم المفوظ ، فما
الفرق بين طوبى لك وطوباك حتى يقال إن الثانى لحن ؟

وهذا كما قيل إن « كافة » لا تكون الا نكرة منصوبة
حالا كما ذكره الحريري (٧٥) ، وقال ان غيره لحن ، كقول
الزمخشري : بكافة الأبواب (٧٦) وهو غير مسلم ، ولم أر من
تعرض له من المتقدمين (٧٧) .

ونحن أمام مسألتين ذكرهما الخفاجي في نصه السابق .
الأولى : أن ما قاله ابن المعتز صحيح في « طوباك » بمعنى
طوبى لك ولعلنا نجد لها نظيراً في كلام العرب ، فقد جاء
في الكتاب : إن العرب قد تقول : لا أباك في معنى لا أبالك (٧٨)
يقول المبرد : أما قولك لا أبالك فلانما تثبت اللام ، لأنك تريد

(٧٤) أشراك : اصطادك ، وانظر اللسان (ش ر ك) .
(٧٥) درر الغواص للحريري ص ٢٥ ، ط. الجوانب سنة ١٢٩٩ هـ .
(٧٦) في خطبة المنصل .
(٧٧) الريحانة ٢/٤٨٣ .

للإضافة ، ولولا ذلك لحذفتها ، ألا ترى أنك تقول : هذا أب
لزيد ، ومررت بأب لزيد ، فيكون على حرفين ، فإن قلت : هذا
أبوك رددت ، وكذلك : رأيت أبك ومررت بأبيك إنما رددت للإضافة
إلى أن قال : « ألا ترى أن قولك : هذا غلامك بمنزلة قولك :
هذا غلام لك » (٧٩) .

وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نقرر أن ما ذكره الخفاجي
صحيح ، وأن طوباك بمعنى طوبى لك .

وأما الثانية : فهي خلافهم في « كافة » ، وهو قائلهم حول
تصرفها كسائر الأسماء من حديث الإضافة والتعريف ، وتغيير
موقعها في الجمل ، وليس صاحب درة الغواص هو المتفرد بذلك
كما ذكر الخفاجي ، فقد جاء في القاموس : « جاء للناس
كافة أى كلهم ، ولا يقال : جاءت كافة : لأنه لا يدخلها
(آل) ، ووهم الجوهري ، ولا تضاف » (٨٠) .

وفي اللسان : « لا يجوز أن تبنى ولا يجمع ، لا يقال :
قاتلوهم كافات ولا كافين ، كما أنك إذا قلت : قاتلهم عامة لم
تثن ولم تجمع وكذلك خاصة » (٨١) .

ومن النصين السابقين نجد أن « كافة » على ما قرره
وأجبة التنكير والأفراد وهذا ما نقله الخفاجي عن الحريري
في درته ، وقد جاءت في القرآن الكريم في قول الله تعالى

(٧٩) المتضرب ٢٧٤/٤ ، ٢٧٦ .

(٨٠) القاموس المحيط (ك ف ف) .

(٨١) لسان العرب (ك ف ف) .

من سورة البقرة : « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم
كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان » (٨٢) .

وفي قوله عز من قائل : « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم
كافة واعلموا أن الله مع المتقين » (٨٣) .

وفي قوله تبارك وتعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس
بشيراً ونذيراً » (٨٤) .

وفي الآية الأولى يقول البيضاوي : « وكافة اسم للجملة ،
لأنها تكف الأجزاء عن التفرق حال من الضمير أو السلم ،
لأنها تؤنث كالحرب » (٨٥) ، وفي تفسير أبي السعود : « كافة حال
من الضمير في ادخلوا أو من السلم ، أو منهما معا ، وهي في الأصل
اسم الجماعة تكف مخالفاً ثم استعملت في معنى جميعاً وتأوَّها
ليست للتأنيث ، حتى يحتاج إلى جعل السلم مؤنثاً مثل الحرب
وإنما هي للنقل كما في « عامة ، وخاصة ، وقاطبة » والمعنى :
استسلموا لله تعالى ، وأطيعوه جملة ظاهراً وباطناً » (٨٦) ،
وكذلك إعرابها في آيتي التوبة وسبأ ، إلا أنها في آية سبأ
تحتمل أكثر من وجه حيث أنها يمكن أن تكون حالا من الكاف
في أرسلناك ، والمعنى إلا جامعاً للناس في الإبلاغ ، والكافة بمعنى
الجامع ، والهاء فيه للمبالغة كعلامة ، ويمكن أن تكون مصدراً
جاء على وزن فاعلة كالعاقبة والعافية ويكون وقوعها حالا إما

(٨٢) البقرة : ٢٠٨ .

(٨٣) التوبة : ٣٦ .

(٨٤) سبأ : ٢٨ .

(٨٥) تفسيره ٢/٢٩٦ .

(٨٦) إرشاد العقل السليم ١/٣٣١ ، ٣٣٢ .

عنى المبالغة ، ولما على حذف المضاف ، أى ذا كافة للناس ، ويمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف ، تقديره « إلا رسالة كافة ، والرابع أن « كافة » حال من الناس ، أى للناس كافة » وهو مختلف فيه (٨٧) ، ولست أدري وجهاً لمن قال : لا يتصرف فيها بالتعريف أو الاعراب على غير الحال سوى أنها وردت حالا فى القرآن الكريم على نحو ما مر فى الآية الثالثة والتي اشتملت على أكثر من وجه غير الحالية وهو كونها صفة لمصدر محذوف ، وعلى ذلك يجوز التصرف فيها ، والا كان كلام الكثيرين خطأ كقول الزمخشري فى خطبة المفصل وغيره .

والتمسك بقصرها على الحالية أمر يتجافى وطبيعة اللغة العربية ، التى بنيت على اليسر والسهولة والامتساع ، ولدينا من الأساليب المعاصرة كقولك : بحثت فى كافة الكتب ، وبكافة الطرق ، وغير ذلك مما درج الناس عليه ، وألفته ألسنتهم ، وتعودته أذانهم ما يحتاج منا - دارسى العربية - الى البحث فى أمهات كتبنا عن موقفه من القبول والرفض ، فإذا ثبت على ما قررناه أن من الأئمة الثقات من رأى لها وجهاً غير الحالية وجدنا أنفسنا قادرين على أن نجيز فيها بقية الأوجه التى يجرى الناس عليها فى استعمالاتهم فتكون مبتدأ فى نحو قولك : كافة انطلاب يفهمون هذا الكلام ، وتكون فاعلاً فى نحو قولك : فاز كافة المتسابقين ، ومفعولاً فى نحو قولك : شاهدت كافة المتسابقين ، ومجروراً فى نحو ما تقدم .

ولله تعالى أعلى وأعلم ، هو ولينا فى الدنيا والآخرة ، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير ولا حول ولا قوة

(٨٧) انظر الفتوحات الالهية ٢/٤٧٣ ، ٤٧٤ .

الابك ، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله
وصحبه والتابعين باحسان إلى يوم الدين •

الدكتور

مبrouك عطية أحمد أبو زيد

مدرس اللغويات بجامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بسوهاج

أهم مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم •
- ٢ - الأثبانه والنظائر النحوية للسيوطى بتحقيق طه عبد الرؤوف
طه الكليات الأزهرية •
- ٣ - الأعلام للزركلى ، طه استاكىوس •
- ٤ - لأمالى الشجرية لابن الشجرى ، طه دار المعرفة / بيروت •
- ٥ - الانصاف فى مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى
بتحقيق محمد محى الدين ، طه المكتبة التجارية •
- ٦ - التصريح بمضمون التوضيح للأزهرى ، طه عيسى الحلبي •
- ٧ - الكتاب لسيبويه بتحقيق عبد السلام هارون ، طه دار الكتب •
- ٨ - الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري ، طه مصطفى الحلبي •
- ٩ - المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى بتحقيق
على النجدى وآخرين ، طه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية •
- ١٠ - المقتضب للمبرد بتحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة ،
طه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية •
- ١١ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ، طه بيروت •
- ١٢ - أسرار النداء للأستاذ الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم ، طه
الغجالة الجديدة •
- ١٣ - تفسير أبى السعود بتحقيق عبد المقادر أحمد عطا ، طبعة
دار الفكر •

- ١٤- تفسير البيضاوى ، ط. المكتبة الاسلامية / تركيا .
- ١٥- حاشية العلامة سليمان الجمل على الجالين ، ط. عيسى الحلبي .
- ١٦- حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوى ، ط. تركيا .
- ١٧- حاشية عبادة على شذور الذهب ، ط. عيسى الحلبي .
- ١٨- خزانة الأدب للبغدادى ، ط. عبد السلام هارون ، ط. دار الكاتب العربى .
- ١٩- خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر للمجنى ، ط. بيروت .
- ٢٠- ديوان أبى فراس ، ط. بيروت سنة ١٩٥٩ م .
- ٢١- ديوان لمرىء القيس وأخبار المراقسة ، ط. الاستقامة .
- ٢٢- ديوان زهير ، ط. دار الكتب سنة ١٩٤٤ م .
- ٢٣- ريمانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا للخفاجى . بتحقيق عبد الفتاح محمد للحلو ، ط. عيسى الحلبي .
- ٢٤- سر صناعة الاعراب لابن جنى بتحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط. مصطفى الحلبي .
- ٢٥- شرح شذور الذهب لابن هشام بجانب حاشية عبادة ، ط. عيسى الحلبي .
- ٢٦- شرح شافية ابن الحاجب للرضى ، ط. بيروت .
- ٢٧- شرح كافية ابن الحاجب للرضى ، ط. بيروت .
- ٢٨- كشف الظنون لحاجى خليفة ، ط. استانبول .
- ٢٩- لسان العرب لابن منظور ، ط. دار المعارف .

٣٠- مجالس ثعلب بتحقيق عبد السلام هارون سنة ١٣٦٩ ، ط٠ دار
المعارف .

٣١- معانى القرآن للفراء بتحقيق محمد على النجار ، ط٠ دار
الكتب المصرية .

٣٢- معنى اللبيب لابن هشام الأنصاري ، ط٠ دار الاتحاد العربي .

٣٣- همع الهوامع للسيوطي ، ط٠ دار المعرفة / بيروت .

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..